



تنامي أهمية المنتجات النفطية المكررة

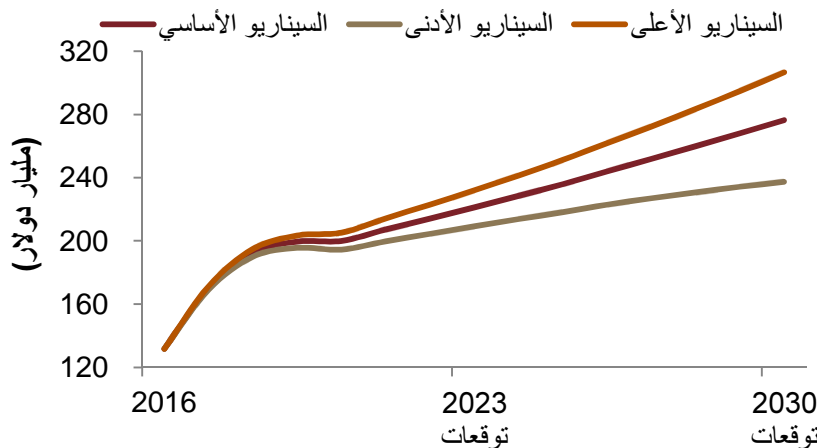
- خلال السنوات العشرة المنتهية في عام 2013، شهدت المملكة زيادة سريعة في الطلب المحلي على المنتجات المكررة (كالديزل والبنزين)، مما تسبب في ارتفاع مطرد في مستويات الواردات وكذلك إبطاء نمو صادرات المنتجات المكررة.
- نتيجة لذلك، لم تحقق المملكة إلا زيادة طفيفة في الإيرادات السنوية من صادرات المنتجات المكررة خلال الفترة بين عامي 2006 و2013، رغم ارتفاع أسعار النفط الخام، التي يتم على أساسها تسعير المنتجات المكررة، إلى مستويات قياسية.
- منذ عام 2014، أدى التوسع في إنشاء المصافي عالية التقنية، إلى جانب إصلاح أسعار الطاقة المحلية، إلى خفض الاستهلاك المحلي وزيادة مستويات صادرات المنتجات المكررة.
- على الرغم من أن رؤية 2030 أكدت على تنوع الاقتصاد السعودي بعيداً عن النفط، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إهمال إنتاج النفط أو الصناعات المتصلة به. بناءً على ذلك، يجري التخطيط حالياً لاتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية، لضمان بقاء تكرير النفط الخام كركيزة أساسية في الاقتصاد السعودي، وإن كان بمستوى أقل.
- إجمالاً، في حال واصلت المملكة نهجها في تطوير قطاع صناعة التكرير لزيادة صادراتها من المنتجات المكررة عالية القيمة، بالتزامن مع السعي لخفض الاستهلاك المحلي للمنتجات المكررة، فسيؤدي ذلك إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات المتحققة من صادرات النفط والمنتجات المكررة بحلول عام 2030 (شكل 1).
- رغم التوقعات بتناقص أهمية الإيرادات النفطية مقارنة بأهمية الإيرادات غير النفطية بحلول عام 2030، لكن لا يزال من المتوقع أن يسهم الاستثمار في قطاع التكرير في تحقيق نمو اقتصادي متنوع وكذلك زيادة فرص التوظيف.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
faturki@jadwa.com

راجا أسد خان
رئيس الأبحاث الاقتصادية
rkhan@jadwa.com

شكل 1: الإيرادات المتوقعة من صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة في المملكة، وفقاً لثلاثة سيناريوهات



الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 / 6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية بكمالكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



فكرة عامة

على الرغم من أن رؤية 2030 أكدت على تنوع الاقتصاد السعودي بعيداً عن النفط، إلا أن ذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، إهمال إنتاج النفط أو الصناعات المتصلة به. وعلى الرغم من أن صناعة النفط كانت أقل بروزاً في برنامج التحول الوطني 2020 وكذلك الرؤية، لكن الواضح في كل من الخطتين هو الرغبة ليس فقط في زيادة الطاقة الإنتاجية، بل كذلك في زيادة قيمة ما هو منتج من القطاعات المتصلة بالنفط. وبشكل خاص، فإن الرؤية تنص على أنه ينبغي استثمار زيادة المملكة وخبرتها في مجال النفط من أجل تطوير القطاعات الداعمة ذات الصلة. وفيما يخص إنتاج النفط، فإن أكثر القطاعات بروزاً والمعنية بالتنمية هما: قطاع تكرير النفط الخام وقطاع البتروكيماويات (للمزيد، يرجى الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [قطاع البتروكيماويات ورؤية المملكة 2030](#) الصادر في فبراير 2017). وفي إطار رؤية 2030، فإن أهمية الإيرادات النفطية ستتناقص مقارنة بأهمية الإيرادات غير النفطية بحلول عام 2030، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى الاستثمار في قطاع التكرير لضمان تحقيق نمو في إيرادات الصادرات النفطية. بناءً على ذلك، تم اتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية، أو يجري التخطيط لاتخاذها، لضمان بقاء تكرير النفط الخام كركيزة أساسية في الاقتصاد السعودي، وإن كان بمستوى أقل.

على الرغم من أن رؤية 2030 أكدت على تنوع الاقتصاد السعودي بعيداً عن النفط...

...لكن ذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، إهمال إنتاج النفط أو الصناعات المتصلة به.

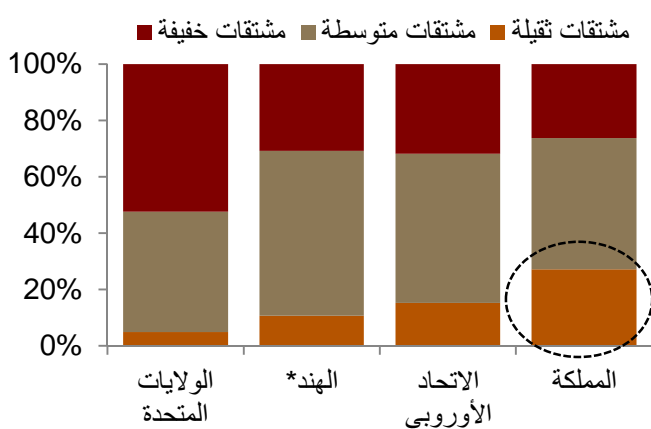
تطور صناعة التكرير حتى عام 2013

ظل الاستثمار في قطاع التكرير في المملكة العربية السعودية هدفاً طويل الأمد للحكومة، حيث كان يعتبر، ولا يزال، كوسيلة مضمونة لتحقيق نمو اقتصادي متنوع، وتوفير فرص عمل للسعوديين. بدأت الموجة الأولى من الاستثمار في الثمانينات، عندما بلغت طاقة التكرير 700 ألف برميل في اليوم، بنهاية عام 2013، ارتفعت طاقة التكرير إلى 2,5 مليون برميل في اليوم، وأصبحت أكبر طاقة إنتاجية في منطقة الخليج. وبما أن معظم مصافي التكرير السعودية أنشئت قبل عام 1990، فإن العديد من تلك التجهيزات أصبح أكثر قديماً وأقل تطوراً مقارنة بالتجهيزات الموجودة في المناطق التي شهدت استثمارات أحدث في هذا المجال، كأمريكا الشمالية. قبيل عام 2014، كان متوسط مؤشر نيلسون للتطور التقني (للمزيد، يرجى الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [الملامح المستقبلية لتكرير النفط الخام](#) الصادر في نوفمبر 2014) لمنطقة الشرق الأوسط حوالي ستة، ونفترض أن مؤشر نيلسون للمملكة كان قريباً من ذلك المتوسط (شكل 2). ونتيجة لضعف تقنيات المصافي السعودية، مقارنة بالمصافي العالمية، فقد شكلت المشتقات الثقيلة منخفضة القيمة الحصة الأكبر من الإنتاج (شكل 3).

بما أن معظم مصافي التكرير في المملكة أنشئت قبل عام 1990، فقد أصبح العديد من تلك التجهيزات قديماً وأقل تطوراً...

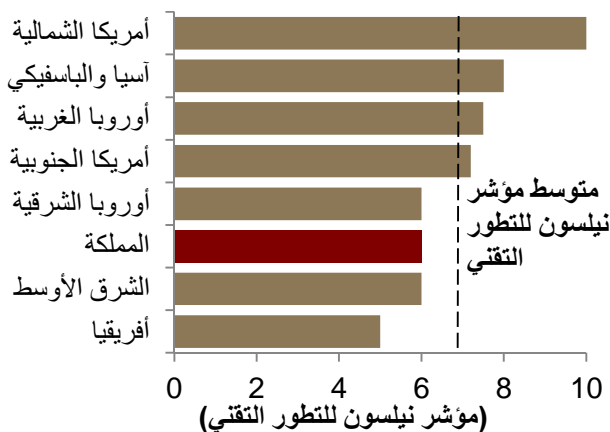
...مما جعل المشتقات الثقيلة منخفضة القيمة تشكل الحصة الأكبر من الإنتاج.

شكل 3: ...مما أدى إلى جعل المشتقات الثقيلة منخفضة القيمة تشكل الحصة الأكبر من الإنتاج



* بناءً على المصافي الموجهة نحو التصدير.

شكل 2: كانت المصافي السعودية ذات مستويات تقنية منخفضة قبيل عام 2014...





من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بجانب الاستهلاك، شهدت السنوات العشر المنتهية في عام 2013 زيادة سريعة في الطلب على النفط الخام والمنتجات المكررة في المملكة. في عام 2003 كان إجمالي الطلب السعودي عند 1,5 مليون برميل في اليوم، لكنه تضاعف إلى 2,2 مليون برميل في اليوم عام 2013، أو ما يعادل ارتفاعه بمتوسط سنوي بنسبة 4 بالمائة خلال فترة العشر سنوات (شكل 4).

هناك عوامل رئيسية وراء نمو الطلب أهمها: الزيادة السريعة في عدد السكان، والنمو الاقتصادي، وتحسن مستويات المعيشة. وقد ساهم تضافرت تلك العوامل مجتمعة، في زيادة استهلاك الخام من خلال زيادة توليد الكهرباء، وزيادة استخدام الطاقة في الصناعة، وارتفاع معدلات امتلاك السيارات. وهناك عامل آخر مهم ساهم في زيادة الاستهلاك، ذلك هو تسعير الطاقة المحلية.

تميزت المملكة العربية السعودية، ولا تزال، بكونها واحدة من الدول الأقل أسعاراً للوقود في العالم. فقبيل عام 2014، كان ديزل النقل يباع بسعر 6,7 سنتات أمريكية للتر وبيع البنزين بسعر 16 سنتاً للتر. هذه الأسعار كانت تعادل تقريباً 5 بالمائة من سعر استيراد الديزل و19 بالمائة من سعر استيراد البنزين. علاوة على ذلك، كان النفط الخام والمنتجات المكررة (كالديزل وزيت الوقود) يباعان بسعر مخفض لتوليد الكهرباء. وبما أن كمية النفط الخام المستخدمة في توليد الكهرباء وصلت إلى 1,7 مليون برميل في اليوم خلال السنوات القليلة الماضية، فقد شكّل نظام التسعير، ولا يزال، ضياع فرصة بديلة بقيمة كبيرة (للمزيد حول هذا الموضوع، الرجاء الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [برنامج تحقيق التوازن المالي بحلول 2020: الطريق إلى وضع مالي قوي مستدام](#) الصادر في فبراير 2017).

نتيجة للزيادة السريعة في الطلب المحلي من جهة، والنسبة المرتفعة للمشتقات الثقيلة في إنتاج المصافي السعودية من جهة أخرى، فقد بدأ يظهر نقص في منتجات المشتقات الخفيفة والمتوسطة. وعلى وجه الخصوص، هناك زيادة في استهلاك الديزل والبنزين، نجم عنها ارتفاع مطرد في مستويات الواردات (شكل 5). نتيجة لذلك، بدأت صادرات المنتجات المكررة تقل، وبالطبع أثر ذلك سلباً على الإيرادات. في الواقع، بلغ متوسط إيرادات صادرات المنتجات المكررة بين عامي 2006 و2008 حوالي 29 مليار دولار في السنة، لكنها ارتفعت فقط إلى متوسط 31 مليار دولار في السنة بين عامي 2010 و2013. وجاءت هذه الزيادة الصغيرة في إيرادات الصادرات رغم ارتفاع أسعار النفط الخام، التي تشكل الأساس لتسعير المنتجات المكررة، من متوسط 79 دولاراً للبرميل (خام برنت) بين عامي 2006 و2008 إلى مستويات قياسية، بلغت 104 دولار للبرميل، بين عامي 2010 و2013 (شكل 6). وخلاصة القول، أنه حتى عام 2013، كانت النتيجة النهائية لارتفاع الطلب المحلي على المنتجات المكررة هي: زيادة الواردات، وانخفاض الصادرات، وتراجع إيرادات صادرات المنتجات المكررة.

شهدت السنوات العشر المنتهية في عام 2013، زيادة سريعة في الطلب على النفط الخام والمنتجات المكررة في المملكة...

...نتيجة للزيادة السريعة في عدد السكان، والنمو الاقتصادي، وتحسن مستويات المعيشة...

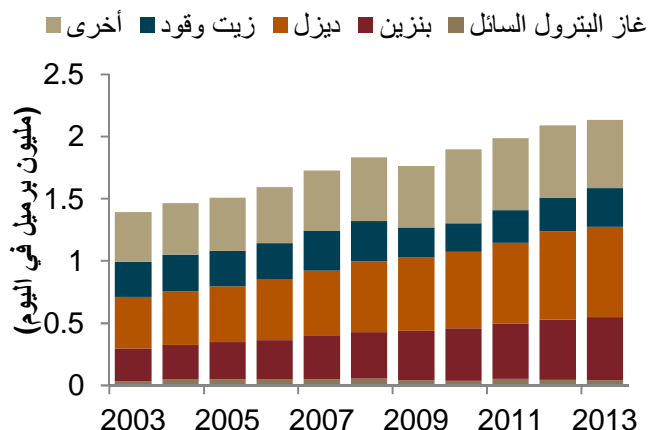
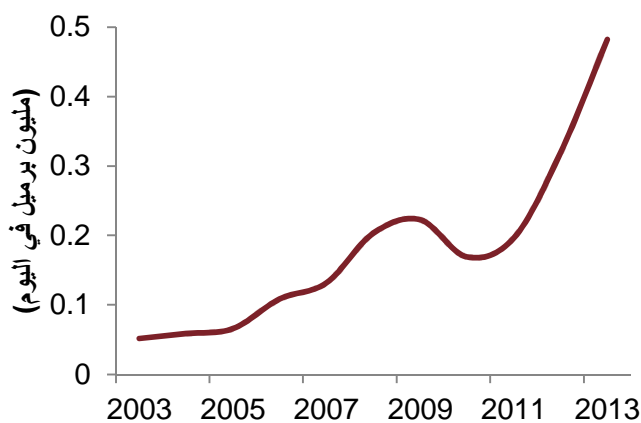
...وكذلك لأن الأسعار التي يباع بها الوقود تعتبر الأقل في العالم.

نتيجة للزيادة السريعة في الطلب المحلي، والنسبة المرتفعة للمشتقات الثقيلة في إنتاج المصافي السعودية...

...ارتفع مستوى الواردات وانخفض مستوى الصادرات...

...مما أدى إلى انخفاض إيرادات صادرات المنتجات المكررة.

شكل 4: ارتفع الطلب على النفط الخام والمنتجات المكررة في المملكة بسرعة خلال السنوات العشر المنتهية في عام 2013... شكل 5: ...مما أدى إلى زيادة واردات المنتجات المكررة





التغيير الكلي بدأ عام 2014

الاستثمار في الطاقة التكريرية:

أصبحت المملكة العربية السعودية تواجه نمواً كبيراً في الطلب المحلي على المنتجات الخفيفة، إضافة إلى طاقة إنتاجية غير كافية لتحويل زيت الوقود والخامات الثقيلة إلى ذلك النوع من المنتجات، لذلك خطت لموجة جديدة من الاستثمار لتحديث قطاع المصافي الخاص بها القائم آنذاك. في نهاية عام 2013، تم إنشاء مصفاة الجبيل، كمشروع مشترك بين أرامكو السعودية وشركة توتال، وهي مصفاة عالية التقنية وبطاقة إنتاجية قدرها 400 ألف برميل في اليوم. بعد ذلك بقليل، تم تشغيل مصفاة أخرى بتقنية عالية، وكمشروع مشترك أيضاً، وأضافت طاقة إنتاجية أخرى قدرها 400 ألف برميل يومياً إلى طاقة التكرير السعودية (شكل 7). ساهمت هاتان المصفاتان الجديدتان، واللتان كانتا تنتجان كمية كبيرة من المشتقات المتوسطة، في تغيير ميزان المنتجات المكررة في المملكة.

زيادات في أسعار الطاقة المحلية:

في نفس الوقت، تم اتخاذ بعض التدابير للتشجيع على تقليل الاستهلاك. من هذه التدابير، تم تطبيق زيادات في أسعار منتجات الطاقة المحلية في الميزانية العامة للمملكة للعامين 2016 و 2018، حيث تم رفع أسعار كل من البتزين، والديزل، والنفط الخام، والغاز الطبيعي، وزيت الوقود، وتعرفة الكهرباء عام 2016، بينما تم رفع أسعار البتزين، وديزل الصناعة، وتعرفة الكهرباء عام 2018.

بإضافة المتوسط المرجح لسعر النفط الخام والمنتجات المكررة التي يتم استهلاكها محلياً، وجدنا أن سعر برميل الطاقة (نفط خام ومنتجات مكررة، باستثناء الماء والكهرباء والغاز الطبيعي) في المملكة يساوي نحو 11 دولاراً للبرميل قبيل رفع الأسعار في عام 2016. كذلك، وجدنا أن متوسط تكلفة الطاقة ارتفع إلى 17 دولاراً للبرميل في عام 2016، والآن، بعد الزيادات في عام 2018، ارتفع إلى 27 دولاراً للبرميل. تسبب ارتفاع تكلفة الطاقة في انخفاض الطلب الكلي المحلي، بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2016، ثم بنسبة 1 بالمائة إضافية، على أساس سنوي، عام 2017. لكن، كان هناك تفاوت كبير في الانخفاض الذي شهده الطلب بالنسبة لمختلف المنتجات النفطية. ويجدر الإشارة، إلى أن الطلب على أكبر المنتجات استهلاكاً، وهو الديزل، تراجع بنسب كبيرة بلغت 11 بالمائة و16 بالمائة، على أساس سنوي، في عامي 2016 و 2017، على التوالي، في حين انخفض استهلاك النفط الخام المستخدم في توليد الكهرباء بنسبة 13 بالمائة و1 بالمائة، على أساس سنوي، خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، ارتفع الطلب على البتزين بنسبة 1 بالمائة و6 بالمائة، كما ارتفع الطلب على زيت الوقود بنسبة 17 بالمائة و9 بالمائة، على أساس سنوي، في عامي 2016 و 2017 (شكل 8).

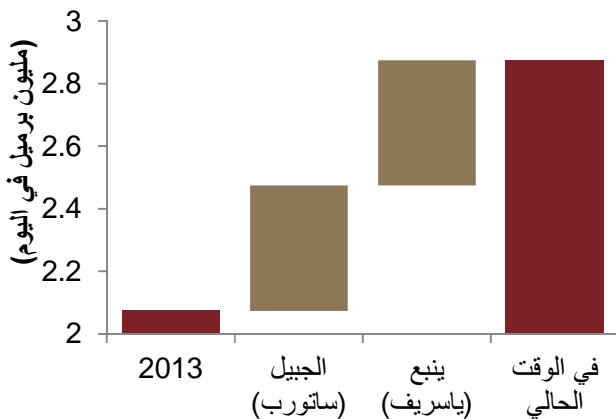
خطت المملكة لدفعة جديدة من الاستثمارات لتحديث قطاع التكرير...

...مما أسهم في تغيير ميزان المنتجات المكررة السعودي.

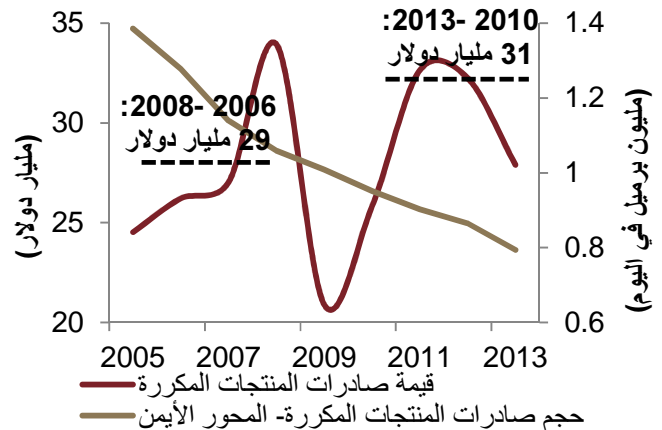
في نفس الوقت، تم اتخاذ بعض التدابير للتشجيع على تقليل الاستهلاك...

...حيث تضمنت ميزانية الدولة لعامي 2016 و 2018، زيادة في أسعار منتجات الطاقة المحلية.

شكل 7: ارتفاع الطاقة التكريرية المحلية وكذلك مستويات التقنية منذ عام 2013



شكل 6: حجم وقيمة صادرات المنتجات المكررة السعودية





زيادة في صادرات المنتجات وأرباح التكسير:

نتيجة لتباطؤ وتيرة نمو الطلب على المنتجات المكررة، وزيادة الطاقة التكريرية عالية التقنية في السنوات القليلة الماضية، ظهر اتجاهان رئيسيان. الاتجاه الأول، هو زيادة المنتجات المكررة، والاتجاه الثاني، هو التحسن في جودة المنتجات المكررة السعودية عموماً. تشير أحدث البيانات إلى أن صادرات المنتجات المكررة ارتفعت بنسبة 30 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2016. وتحققت زيادات كبيرة في الديزل (ارتفاع بنسبة 36 بالمائة، على أساس سنوي)، وفي البنزين (ارتفاع بنسبة 34 بالمائة، على أساس سنوي)، وفي غازات البترول السائل (ارتفاع بنسبة 24 بالمائة، على أساس سنوي). من ناحية أخرى، يشير تحليلنا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى وجود تحسن في جودة المنتجات المكررة عموماً. وعلى وجه التحديد، فإن افتتاح مصافي عالية التقنية أدى إلى زيادة الفرق بين أسعار صادرات المنتجات المكررة وأسعار صادر النفط الخام في المملكة (شكل 9).

التوسع دولياً:

كذلك، صاحب التوسع في طاقة التكرير المحلية، عمليات استحواذ/أوزادات دولية كبيرة، خاصة في العام الماضي، حيث استولت شركة أرامكو السعودية/أوزادت حصتها في ثلاث مصافي، اثنتان منها في آسيا:

- 1) في نهاية عام 2016، أبرمت أرامكو السعودية اتفاقاً مع شركة "بيرتامينا لإنتاج النفط والغاز"، وهي شركة اندونيسية مملوكة للدولة، بحيث يقومون سوياً بامتلاك وتطوير وتشغيل مصفاة. ويهدف المشروع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصفاة إلى 400 ألف برميل يومياً، ستمتلك أرامكو فيها حصة نسبتها 55 بالمائة، وينتظر أن يبدأ التشغيل في عام 2021.
- 2) امتلكت أرامكو السعودية مصفاة "بورت آرثر" في ولاية تكساس الأمريكية بنسبة 100 بالمائة. تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصفاة 600 ألف برميل يومياً، وتعتبر أكبر مصفاة في أمريكا الشمالية. وكانت أرامكو تملك سابقاً 50 بالمائة من تلك المصفاة.
- 3) في فبراير 2017، أعلنت أرامكو أنها ستستثمر مبلغ 7 مليار دولار في مجمع بينغرانغ، بموجب صفقة تمكّنها من الاستحواذ على نسبة 50 بالمائة من المصفاة ووحدات للتكرير في مشروع بتروناس لمنتجات التكسير والبتروكيماويات، وتبلغ طاقته الإنتاجية 150 ألف برميل يومياً.

كذلك، سعت أرامكو السعودية لتوسيع عمليات ذراعها التجاري، حيث أنشأت شركة أرامكو السعودية لتجارة المنتجات البترولية، التي انطلق نشاطها عام 2012. والهدف الأساسي للشركة هو رفع حصتها السوقية من خلال زيادة حجم تجارة الوقود. ورغم أن عمليات الشركة ذات توجه عالمي، إلا أن معظم الأنشطة الأخيرة لشركة أرامكو التجارية تركزت في منطقة آسيا. ويعود ذلك إلى

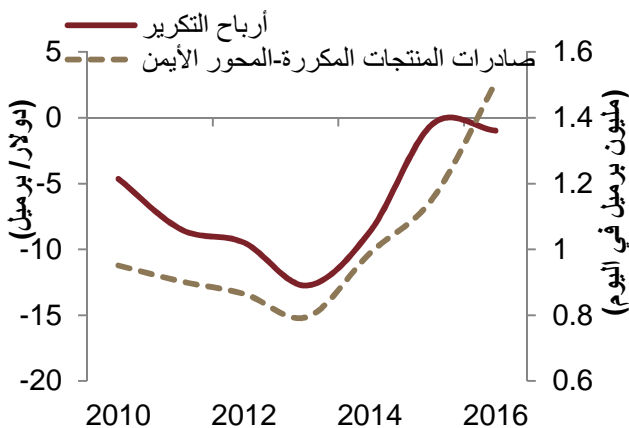
أدت زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية صادرات المنتجات المكررة السعودية بصفة عامة...

...إلى زيادة في الصادرات، على أساس سنوي، في عام 2016...

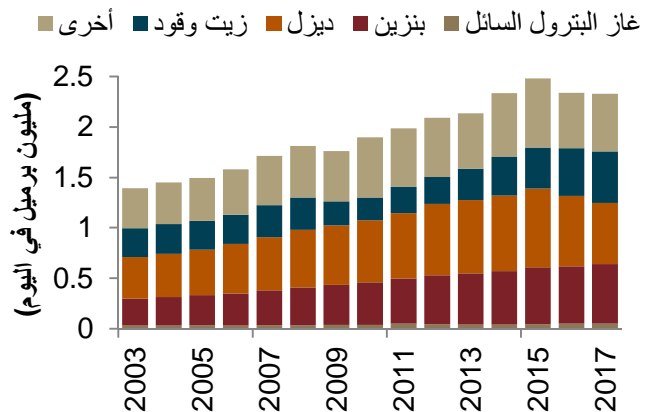
...وكذلك، إحداث تحسن في أرباح التكسير.

أيضاً، صاحب التوسع في طاقة التكرير المحلية، عمليات استحواذ/أوتوسع دولية كبيرة.

شكل 9: هامش أرباح المنتجات المكررة السعودية وحجم الصادرات من المصافي المحلية



شكل 8: تراجع الطلب المحلي في عامي 2016 و2017





أن آسيا ظلت سوقاً رئيسية لصادرات المنتجات المكررة القادمة من المملكة (شكل 10)، ويرجع أن يبقى هذا الوضع خلال الفترة القادمة. وكما جاء في نشرة أوبك حول مستقبل النفط العالمي، فإن منطقة آسيا ستشهد أكبر نمو في الواردات خلال الفترة من الآن وإلى عام 2040 (شكل 11).

وفي ظل التوقع بهذا النمو الكبير للواردات في آسيا، فإن التركيز على هذه المنطقة يعتبر أمراً حيوياً. في الواقع، دشنت شركة أرامكو السعودية لتجارة المنتجات البترولية في نهاية عام 2017، أول مكتب دولي لها في سنغافورة، وتعتبر هذه الخطوة جزءاً من استراتيجية أرامكو لزيادة القيمة المتحققة من السلسلة الكاملة للنفط الخام ومنتجاته. وفي الحقيقة، تشير اتفاقية تم إبرامها حديثاً بين مصفاة "إس- أويل" الكورية الجنوبية وشركة أرامكو السعودية، التي تملك نسبة 63 بالمائة من المصفاة، إلى الكيفية التي تتشكل بها هذه الاستراتيجية. وتشير سجلات البورصة، إلى أن مصفاة "إس- أويل"، التي تشتري معظم نفطها الخام من أرامكو، قد وافقت على بيع جزء من إنتاجها من المنتجات المكررة إلى أرامكو السعودية لتجارة المنتجات البترولية. وعلى وجه التحديد، وافقت مصفاة "إس- أويل" عام 2018، على بيع منتجات مكررة من الديزل والنافثا ووقود الطائرات يبلغ حجمها 46 مليون برميل إلى شركة أرامكو التجارية، والتي سيتم بيعها بعد ذلك إلى مختلف العملاء في جميع أنحاء المنطقة.

الإجراءات المتوقعة مستقبلاً

هناك عدد من الخطوات يتم التخطيط لتنفيذها خلال السنوات القادمة، والتي ستقود مجتمعة إلى ضمان بقاء تكرير النفط كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد السعودي في المستقبل.

إصلاح أسعار الطاقة المحلية:

متابعة لبرنامج إصلاح أسعار الطاقة المحلية في عامي 2016 و 2018، من المتوقع إجراء المزيد من الإصلاحات في الأسعار خلال السنوات القليلة القادمة. بموجب برنامج تحقيق التوازن المالي المعدل، تم وضع جدول زمني لتطبيق زيادات إضافية في أسعار الطاقة (للمزيد حول هذا الموضوع، الرجاء الاطلاع على تقريرنا الصادر في فبراير 2018 بعنوان: [الاقتصاد السعودي في عام 2018](#)). سيُحدّد لكل نوع من مدخلات الطاقة سعر مرجعي، يُتوقع أن يكون أقرب إلى السعر العالمي السائد، عندما تكون معظم الإصلاحات قد تم تطبيقها بحلول عام 2023. وحسب برنامج التوازن المالي قبل تعديله، فإن تلك الإصلاحات ستوفّر للحكومة مبلغ إجمالي يصل إلى 209 مليار ريال في العام، كما أنها ستحفّز خفض الاستهلاك.

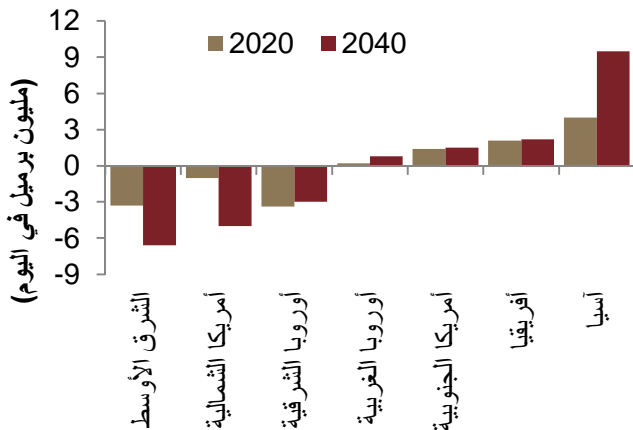
بالنظر إلى الفترة حتى عام 2023، ستستفيد جودة المنتجات المكررة في المملكة أكثر، من افتتاح مصفاة جيزان، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 400 ألف برميل في اليوم، في عام 2018. في نفس الوقت،

كذلك، سعت أرامكو السعودية لتوسيع عمليات ذراعها التجاري، بهدف الحصول على حصة سوقية متنامية في آسيا وأفريقيا.

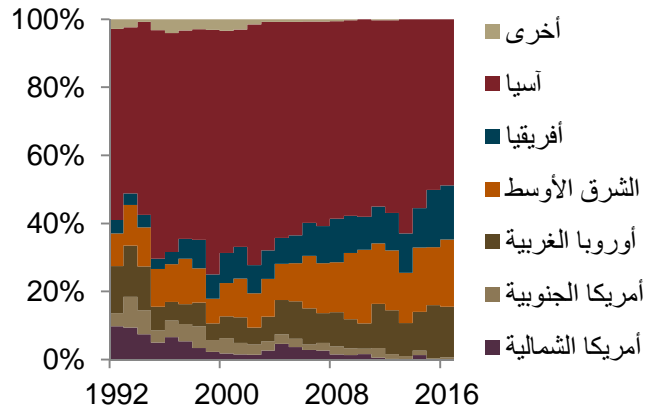
هناك مجموعة من الخطوات يُتَظَر تنفيذها خلال السنوات القادمة، ستقود إلى خفض استهلاك المنتجات المكررة، تشمل:

(1... المزيد من الإصلاح في أسعار الطاقة...

شكل 11: منطقة آسيا ستشهد أكبر نمو في واردات المنتجات المكررة بحلول عام 2040



شكل 10: آسيا هي أكبر سوق لصادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة





تتوقع شركة جدوى للاستثمار حدوث تحسن تدريجي في أسعار النفط العالمية، حيث نتوقع وصول أسعار صادر النفط السعودي مستوى 69 دولاراً للبرميل عام 2023. علاوة على ذلك، ونتيجة للتحسن المتوقع في المنتجات المكررة، فإننا نتوقع أن يكون سعر صادرات المنتجات المكررة السعودية أعلى بقليل من السعر المتوقع لصادر النفط السعودي، عند 71 دولاراً للبرميل. وباستخدام هذا السعر كسعر مرجعي، نتوقع أن يرتفع متوسط سعر البرميل من النفط المكرر المحلي من حوالي 27 دولاراً للبرميل في عام 2018 إلى متوسط يتراوح بين 38 دولاراً إلى 68 دولاراً للبرميل، اعتماداً على المستوى الذي ستثبته الحكومة السعر المرجعي المحلي. وبعبارة أخرى، نتوقع أن يرتفع متوسط السعر المحلي للبرميل من النفط المكرر بنسبة تتراوح بين 40 بالمائة إلى 153 بالمائة بحلول عام 2023 (شكل 12).

زيادة الغاز الطبيعي في مزيج توليد الكهرباء:

ستؤدي مجموعة من مشاريع الغاز الطبيعي والتي انطلقت في الآونة الأخيرة، إضافة إلى مشروع كبير هو مشروع الفاظلي الذي سيبدأ الإنتاج عام 2019، إلى ارتفاع إجمالي إنتاج المملكة من الغاز الخام إلى 17,8 مليار قدم مكعب في اليوم بحلول عام 2020، مقارنة بـ 11,6 مليار قدم مكعب في اليوم عام 2015 (شكل 13). وبالنسبة لمستقبل إنتاج الغاز على مدى زمني أطول، مع الوضع في الاعتبار وجود احتياطات ضخمة من الغاز غير التقليدي (الصخري) في المملكة، فننتوقع أن يأتي معظم الإمدادات الإضافية ابتداءً من عام 2020 والفترات التالية من مثل تلك المصادر. وفي الحقيقة، نعتقد أن خيار استخدام النفط الخام والمنتجات المكررة في توليد الكهرباء، وهو خيار غير مستدام ومرتفع التكلفة، سيؤدي إلى أن يصبح تطوير الغاز من الأولويات بحلول عام 2030 (للمزيد حول هذا الموضوع، الرجاء الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [الغاز الطبيعي ورؤية المملكة 2030](#) الصادر في أكتوبر 2016).

زيادة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء:

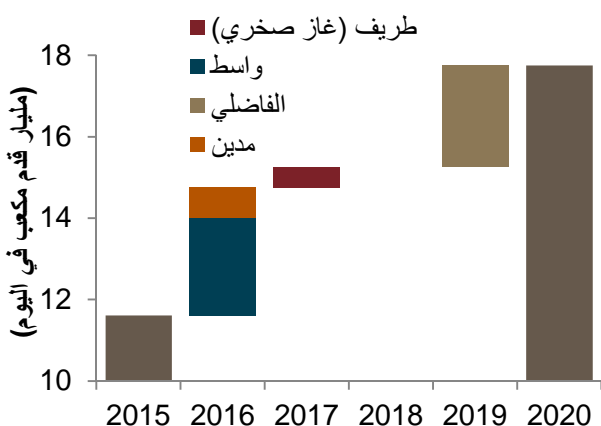
إلى جانب الغاز الطبيعي، أيضاً هناك خطة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء بهدف تنوع المصادر المستخدمة في توليد الكهرباء وتقليل الاعتماد على النفط الخام والمنتجات المكررة. وحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن نسبة الكهرباء المنتجة بواسطة مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الخليج ستبلغ 22 بالمائة بحلول عام 2035، لكن النسبة ستكون على الأرجح أقل في المملكة. وفقاً لرؤية 2030، الهدف المبدئي هو توليد نحو 9,5 جيجاوات/ساعة بواسطة مصادر الطاقة المتجددة، وذلك من خلال زيادة الخبرة المحلية المتاحة حالياً في إنتاج مختلف أنواع الطاقة. في عام 2014، بلغ الحمل الذروي نحو 57 جيجاوات/ساعة، ويتوقع أن يرتفع إلى 122 جيجاوات/ساعة بحلول عام 2033، وفقاً لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة. وإذا وضعنا هذه الكمية المولدة بواسطة مصادر الطاقة المتجددة وهي 9,5 جيجاوات/ساعة في السياق، نجد أن هذه الطاقة المتوقعة ستغطي نحو 8 بالمائة من الطلب ساعة الذروة بحلول عام 2030 (شكل 14).

...مما يؤدي إلى رفع سعر البرميل من النفط المكرر المحلي إلى متوسط يتراوح بين 38 دولاراً إلى 68 دولاراً للبرميل.

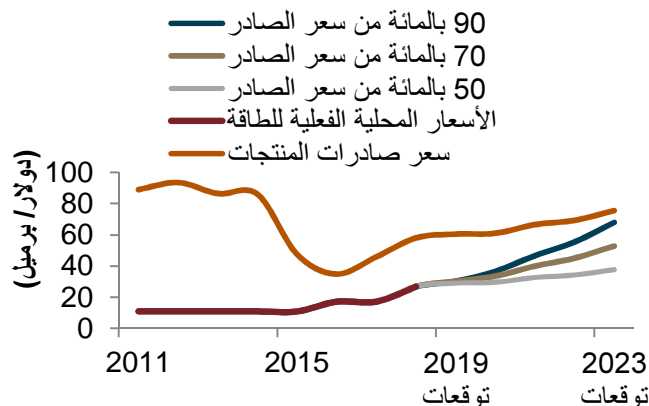
2... زيادة استخدام الغاز في عمليات توليد الكهرباء...

3... وزيادة استغلال مصادر الطاقة المتجددة.

شكل 13: إنتاج المملكة من الغاز حتى عام 2020



شكل 12: نتوقع أن يتراوح السعر المرجعي المحلي لمنتجات النفط بين 38 إلى 68 دولاراً للبرميل عام 2023





الملاح المستقبليّة

كما شهدنا، لقد أدت المبالغ الضخمة التي استثمرتها المملكة في إنشاء مصافي متطورة في السنوات الأخيرة، إلى تحسن كبير في نوعية وكمية المنتجات المكررة، وكذلك في حجم الإيرادات بصفة عامة. وفي الواقع، أدى التوسع في المنتجات المكررة إلى تراجع اعتماد المملكة على إيرادات النفط الخام إلى حدّ ما، حيث يشير شكل 15، إلى بعض التراجع في نسبة صادرات النفط الخام إلى صادرات المنتجات المكررة. ويمكننا ملاحظة أن صادرات المنتجات المكررة لم تتجاوز نسبة 8 بالمائة من إجمالي الصادرات النفطية السعودية حتى نهاية عام 2013. ولكن منذ ذلك الحين، بدأت حصة المنتجات المكررة ترتفع بشدة، حتى قاربت نسبة 20 بالمائة من إجمالي الصادرات النفطية في نهاية عام 2017.

خلاصة القول، في حال واصلت المملكة نهجها في تطوير قطاع صناعة التكرير لزيادة صادراتها من المنتجات المكررة عالية القيمة، وعملت على كبح جماح الاستهلاك المحلي للمنتجات المكررة، من خلال زيادة إنتاج الغاز وزيادة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء، ورفع أسعار الطاقة المحلية، فإن ذلك سيؤدي، حسب تقديراتنا، إلى تحقيق هدف زيادة إيرادات صادرات النفط والمنتجات المكررة بحلول عام 2030 (نص مظل 1).

وفقاً لتقديراتنا، يمكن تحقيق زيادة في إيرادات صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة بحلول عام 2030.

نص مظل 1: السيناريوهات المتوقعة لإيرادات صادرات المنتجات المكررة

وضعنا أدناه ثلاث سيناريوهات مختلفة، تفترض جميعها مستويات مختلفة من إيرادات صادرات النفط والمنتجات المكررة. جميع السيناريوهات الثلاث تقوم على افتراض أساسي هو أن إجمالي إنتاج النفط الخام في المملكة سيرتفع إلى 12,5 مليون برميل في اليوم وأن أسعار صادرات النفط الخام السعودي سترتفع إلى متوسط 90 دولاراً للبرميل بحلول عام 2030. بشكل فردي، لكل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة افتراضات مختلفة:

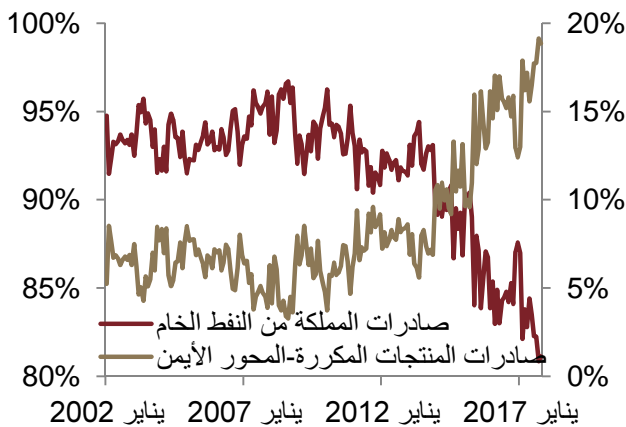
السيناريو الأدنى

- سترجع إجمالي صادرات النفط والمنتجات المكررة إلى 7,1 مليون برميل في اليوم عام 2030، مقارنة بـ 9,1 مليون برميل عام 2016، بسبب محدودية الإجراءات الإضافية التي تم اتخاذها لتقليل الطلب المحلي.
- نتيجة لذلك، نفترض نمو الاستهلاك بنفس الوتيرة التي شهدتها الفترة بين عامي 2003 و2016، عند متوسط سنوي بنسبة 4,4 بالمائة.
- بسبب محدودية الزيادات في الطاقة التكريرية، ستشكل صادرات المنتجات المكررة نسبة 25

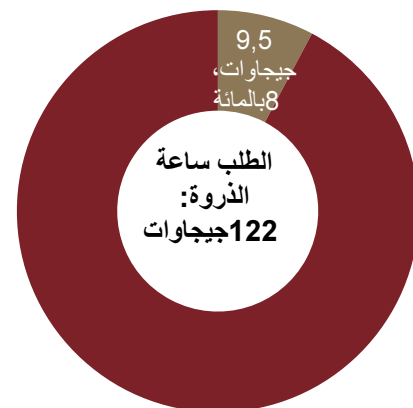
وضعنا ثلاث سيناريوهات مختلفة...

تفترض جميعها مستويات مختلفة من إيرادات صادرات النفط والمنتجات المكررة.

شكل 15: حصة كل من النفط الخام والمنتجات المكررة من إجمالي صادرات المملكة النفطية



شكل 14: يتوقع أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة نحو 8 بالمائة من الطلب ساعة الذروة عام 2030





بالمائة فقط من إجمالي الصادرات، مقارنة بـ 20 بالمائة في عام 2016.

- وفقاً لذلك، ترتفع أرباح التكرير بدرجة طفيفة فقط، تصل في حدها الأقصى إلى 1,5 دولار للبرميل بحلول عام 2030.

السيناريو الأساسي (المرجح):

- يرتفع إجمالي صادرات النفط والمنتجات المكررة إلى 8,3 مليون برميل في اليوم عام 2030، بسبب اتخاذ تدابير معتدلة لخفض الطلب المحلي.
- نفترض نمو الاستهلاك بنصف الوتيرة التي نما بها بين عامي 2003 و2016، عند متوسط سنوي بنسبة 2,2 بالمائة.
- حدوث زيادات إضافية في الطاقة التكريرية، يؤدي إلى جعل كل من صادرات النفط الخام وصادرات المنتجات المكررة تعادل 50 بالمائة من إجمالي الصادرات النفطية.
- ترتفع أرباح التكرير لمنتجات المملكة تدريجياً لتصل إلى 3 دولارات للبرميل بحلول عام 2030.

السيناريو الأعلى:

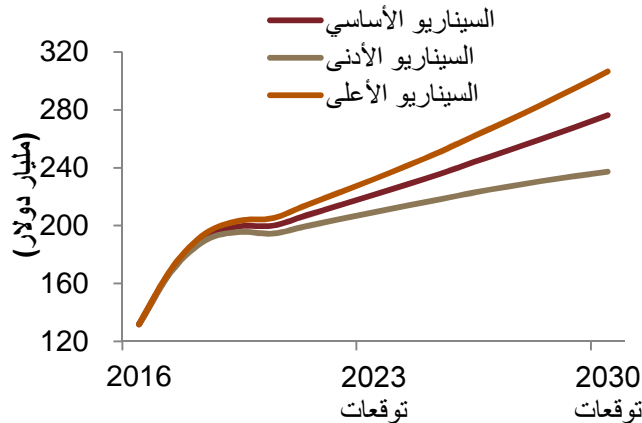
- نتيجة لزيادة إنتاج الغاز، وزيادة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء، ورفع أسعار الطاقة المحلية، يبقى الطلب المحلي دون تغيير حتى عام 2030، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الصادرات إلى 9,2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030.
- تحدث زيادة كبيرة في الطاقة التكريرية تؤدي إلى جعل 80 بالمائة من إجمالي الصادرات النفطية هي عبارة عن منتجات مكررة.
- ترتفع أرباح التكرير إلى 5 دولارات للبرميل بحلول عام 2030.

وفقاً للنموذج الذي وضعناه لتقدير اتنا، سيصل الفرق في إيرادات الصادرات النفطية بين السيناريو الأدنى والسيناريو الأعلى...

...إلى ما يعادل 69 مليار دولار في السنة بحلول عام 2030.

إجمالاً، نستنتج من ذلك التحليل أن هناك ميزة واضحة لتبني المملكة استراتيجية زيادة الاستثمارات في إنشاء المصافي الحديثة ذات التقنيات العالية. وعلى وجه التحديد، نتوقع أن يكون الفرق في إيرادات صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة بين السيناريو الأدنى والسيناريو الأعلى نحو 69 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030 (شكل 16). ولكن، الاستثمار في صناعة التكرير يجب أن يكون مصحوباً بسياسات معدة بحيث تستطيع كبح الاستهلاك المحلي، كما جاء في برنامج التوازن المالي، وكذلك ادخال كميات أكبر من أنواع الطاقة الأخرى، كالغاز والطاقة المتجددة، في مزيج توليد الكهرباء. إن تبني تلك السياسات مجتمعة، سيقود إلى تحقيق نمو مطرد في مجمل الإيرادات النفطية خلال العقد القادم أو نحو ذلك.

شكل 16: الفرق في إيرادات الصادرات النفطية بين السيناريو الأدنى والسيناريو الأعلى سيصل إلى 69 مليار دولار في السنة عام 2030





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز، ونشرة إيني للنفط والغاز 2016، وشركة بلومبيرغ، وإدارة معلومات الطاقة، وشركة أرامكو السعودية، وبيانات برنامج التوازن المالي، و"ساما"، ومبادرة معلومات الطاقة المشتركة، وتوقعات شركة بريتش بتروليوم، والهيئة العامة للإحصاء، ومنظمة أوبك، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.